نحو الاول وقيد الاعتبار اذ الاطلاق ولم يقيد بقوله وحده لانه السابق الى الفهم انتهى
كلامه ولما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى
ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على
افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون للاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل
بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما
النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس
بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح
فيه انما كما سيجيء ان شاء الله تعالى ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة
اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه
ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مسندا للفاعل وقرئ
رفع الميتة وحرم مسندا للفاعل ايضا وقرئ رفعها وحرم مسندا للمفعول كذا
في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مسندا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام
معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمنة
معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد
محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا
يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد
قصر الانطلاق على زيد **فان قلت هلا جعلت** ما في قراءة الرفع
كافة مثلها في قراءة النصب **قلت** اما على قراءة حرم مسندا للفاعل وهذا
المذكور في المفتاح والمقصود ها هنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند
الى ضمير الله جل وعز فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرمه الله هو
الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد
محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال
لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مسندا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان
تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند

لى المبتدأ

لى المبتدأ لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لبقاء ان عاملة على
ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو
لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم
زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم
المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد
يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة
مع نفي ما سواه وهذا تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير
معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو
انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم
على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ها هنا
سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد
لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي
يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق
انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع
عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن
احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم انما هو انا لا غيري ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على
ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي
يدافع انا لان في قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والدفع عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا
مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود
فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل
غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما

Copyright © King Saud University